

صور تطبيقية للهندسة المالية الإسلامية (خيار الشرط وعقد السلم) (❁)

دكتور/ أمجد سالم قويدر لطايفه (❁❁)

ملخص

الهندسة المالية الإسلامية هي مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير لكل الأدوات المالية المبتكرة، بالإضافة لإيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل في إطار الشريعة الإسلامية. وعادة تستخدم لإدارة السيولة والمخاطر المختلفة التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية. ومن خلال البحث نستنتج أنه يمكن تطوير وتطبيق أدوات وآليات تمويلية كخيار الشرط وعقد السلم والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى إمكانية استيعاب المنتجات المالية الحديثة من خلال الأخذ بالهندسة المالية الإسلامية .

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية الإسلامية، صور تطبيقية، خيار الشرط، عقد

السلم.

(❁) نشر هذا البحث بدعم من عمادة البحث العلمي والدراسات العليا - جامعة اليرموك.

(❁❁) أستاذ مساعد في الاقتصاد الإسلامي - جامعة اليرموك - الأردن.

Abstract

Islamic financial engineering is the range of activities that include design and development_of innovative financial instruments for each operation, as well as to find creative solutions to the problems of funding under Islamic law. And normally used for liquidity management and various risks facing the Islamic financial institutions. A search can conclude that the development and application of tools and mechanisms of financing as an option clause and held peace that is compatible with the provisions of Islamic law and the ability to accommodate modern financial products through the introduction of Islamic financial engineering.

Keywords: Islamic financial engineering, Applied Photos, condition option, hold the ladder.

مقدمة:

أظهرت الممارسات العملية للمصارف الإسلامية أن هذه المصارف تمكنت من اختراق أسوار النشاط المصرفي التقليدي، واستطاعت بآلياتها وأدواتها المستحدثة أن تُدخل في دائرة هذا النشاط فئات من المدخرين وأصحاب المشروعات لم يكن لها نصيب فيه من قبل ذلك، وهذه الفئة هي فئة المدخرين الذين كانوا يرفضون التعامل بالفوائد.

من جهة أخرى أتاحت المصارف الإسلامية تمويلاً لم يكن متاحاً من قبل لأصحاب المشروعات الصغيرة من الحرفيين والمزارعين والذين كانوا دائماً يعتمدون على مدخراتهم الخاصة والعائلية، ومدخرات الأقارب والجيران، فإذا تعرضوا لمشكلة تمويلية اضطروا إلى التمويل بالفائدة الربوية .

إلا أن هناك طريقاً ما يزال على المصارف الإسلامية أن تقطعه في سبيل إتمام أهداف ونجاح هذه المصارف في خدمة التنمية، والذي يمكن تحقيقه من خلال التطوير المستمر لآلياتها وأدواتها التمويلية الإسلامية.

من هنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية كأداة تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتطبيق لكل من الأدوات المالية المبتكرة ومنها خيار الشرط وعقد السلم.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

١ - التعرف على أدوات تطبيقية للهندسة المالية الإسلامية .

٢ - التعرف على خيار الشرط وعقد السلم كأداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية.

٣- توظيف الهندسة المالية الإسلامية لتطوير أدوات مالية إسلامية جديدة لتواكب المستجدات والتغيرات في مجالات التمويل والاستثمار .

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث في الوقت الذي تشهد فيه الأسواق المالية حاجة ملحة لابتكار أدوات مالية إسلامية تواكب التطورات والتحديات للحد من المخاطر ورفع كفاءة الأسواق المالية، ووضع طريقة لصياغة حلول مبتكرة للمشاكل التمويلية التي تعاني منها الشركات.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي:

هل يمكن تطبيق خيار الشرط وعقد السلم كأحد صور الهندسة المالية الإسلامية؟

منهج البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث تم استخدام المنهجين العلميين الآتين :

١- المنهج الاستقرائي: بالإطلاع على التشريعات والقرارات التي تعطي كل من خيار الشرط وعقد السلم إمكانية التطبيق كأحد صور الهندسة المالية الإسلامية.

٢- المنهج التحليلي: من خلال الاستفادة من تحليل بعض الصور التطبيقية المتعلقة بالهندسة المالية الإسلامية.

محددات البحث :

مجال البحث في هذه الدراسة هو الكشف والتطوير لصور تطبيقية للهندسة المالية الإسلامية من خلال خيار الشرط وعقد السلم .

الدراسات السابقة

(١) دراسة صالح مفتاح (٢٠١٢م). قام الباحث بدراسة حول دور الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، وتوصل الباحث إلى أن الصكوك الإسلامية والمشتقات المالية الإسلامية كأحد أدوات الهندسة المالية الإسلامية تعتبر حجر الأساس للتنمية المستدامة بتوفيرها التمويل اللازم والمتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية واحتياجات المجتمع .

(٢) دراسة محمود جلال حمزة (٢٠٠٨م) بعنوان بيع السلم: دراسة موازنة بين الفقه والقانون، وعالجت الدراسة بيع السلم بين الفقه الإسلامي والقانون المدني الأردني والقوانين العربية الأخرى التي أخذت به، وقد توصل الباحث إلى أن المعيار الذي يعتمد عليه حول مفهوم السلم في الفقه الإسلامي والقانون الأردني هو معيار موحد وهو ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وبين الشروط الواجب توافرها لصحة بيع السلم كالتى تتعلق بالمبيع والتي تتعلق بالثمن.

(٣) دراسة محمد هشام جبر (٢٠١٤م) دراسة بعنوان: عمليات السلم والمعالجة المحاسبية لها، توصل الباحث إلى أن عقد السلم يمكن تطبيقه في عصرنا الحاضر كأداة تمويل ذات كفاءة عالية في المصارف الإسلامية سواء كان تمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل، ولشرائح مختلفة من العملاء سواء كانوا

منتجين زراعيين أم صناعيين أم مقاولين أم من التجار، كما يمكن للمصارف الإسلامية تمويل مشاريع وقفية لصالح وزارة الأوقاف عن طريق السلم .

(٤) **دراسة النعيمي (٢٠١٠م)**. تم مناقشتها في جامعة اليرموك بعنوان «الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تمويل رأس المال العامل»، وتوصلت الدراسة إلى آليات لهندسة المنتجات في إطار العقود المسماة، ووضع معايير لهندسة المنتجات في إطار العقود غير المسماة، وقدمت الدراسة مقترح لبعض المنتجات التمويلية المبتكرة، فقدمت منتج الاستمرار الموازي كبديل عن الحساب الجاري مدين، ومنتج تسيل الديون بالأسهم كبديل عن التمويل بواسطة حسابات العملاء.

(٥) **خنيوة محمد الأمين، وحنان موسى (١٩٩٩م)**. «دراسة لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات ومناهج التطوير» وتوصلت الباحثة إلى أن منتجات الهندسة المالية الإسلامية هي الصكوك الإسلامية والتوريق والمشتقات المالية الإسلامية، لكن هناك تحديات تواجه الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها، وتم وضع مقترحات من قبل الباحثين لتطوير الهندسة المالية الإسلامية.

المبحث الأول

مفهوم الهندسة المالية

المطلب الأول

مفهوم الهندسة المالية في الاقتصاد الوضعي

أولاً: مفهوم الهندسة المالية: الهندسة المالية (Financial Engineering) مفهوم قديم قدم المعاملات المالية، لكنه يبدو حديثاً من حيث المفهوم والتخصص، وإن معظم تعريفات الهندسة المالية مستخلصة من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج والنظريات، أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية لهذا نجد اختلافاً في تعريف هذا المصطلح، وقدم العديد من منظري الهندسة المالية أمثال:

- تعريف (Finnerty): تعني الهندسة المالية بتصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة وتقديم حلول خلاقة ومبدعة للمشكلات المالية^(١).
- وعرفتها الجمعية الدولية للمهندسين الماليين (LAFE): بأنها تتضمن التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة واقتناص الفرص المالية.
- ويعرفها نشأت عبد العزيز، بأن الهندسة المالية «هي تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول خلاقة للمشكلات الاقتصادية والمالية. ولا يقتصر دورها على المنتجات الجديدة فحسب بل يمتد كذلك إلى محاولات تطويع أدوات وأفكار قديمة لخدمة أهداف منشآت الأعمال^(٢).

(1) Finnerty, J.D. (1988) Financial Engineering in corporate finance An overview, Financial management, vol. 17, no, 4, pp 56-59.

(٢) نشأت عبد العزيز، فن إدارة المخاطر، مجلة البورصة المصرية، عدد ٢٦٩، ٢٠٠٢م، ص ٣٢.

انطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن تعريف الهندسة المالية بأنها: التصور والتصميم والتطوير لأدوات مالية مبتكرة، لإيجاد الحلول للمشاكل التمويلية التي تواجهها المؤسسات المالية؛ والابتكار هنا ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لا بد أن يكون هذا الاختلاف متميزاً إلى درجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة والمثالية. ولذا فلا بد أن تكون الأداة أو الآلية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات السائدة تحقيقه. وبالتالي فإن الهندسة المالية تتضمن أربعة أنواع من الأنشطة^(١).

- ١ - ابتكار أدوات مالية جديدة، مثل بطاقات الائتمان.
- ٢ - ابتكار آليات تمويلية جديدة لتخفيض التكاليف، مثل التحويلات والتبادل من خلال الشبكة العالمية.
- ٣ - ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون.
- ٤ - والهندسة المالية بذلك تعتبر منهجاً لنظم التمويل المعاصرة يهدف إلى تحقيق الكفاءة في المنتجات المالية المعاصرة وتطويرها في ظل الاحتياجات المالية التي تتصف بأنها متجددة ومتنوعة.

(١) إبراهيم سامي سويلم، صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي، مركز بحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ٢٠٠٠م، ص ٥، ص ٢٢.

المطلب الثاني

أسباب ظهور الهندسة المالية

ظهر في السنوات الماضية مفهوم في عالم المال بشقيه العلمي والأكاديمي وهو ما يطلق عليه الهندسة المالية ، والذي يتيح إمكانية استعمال أكثر من عائد من الصفقات اليومية للأدوات المالية. فمثلاً أن تقسيم العقود الآجلة التي تشتري أو تباع في يوم واحد وتنويعها إلى صفقات متعددة يؤدي إلى توزيع المخاطر وزيادة العائد.

وتنشأ الحاجة للهندسة المالية إما استجابة لفرص استثمارية وفقاً لتطلعات المستثمرين والمؤسسات معاً، أو للتعامل مع قيود المنافسة الدولية، ودرء للمخاطر المحيطة بالأنشطة الاستثمارية، وهي في ذلك تعتبر من أدوات التحوط المالي **Financial Hedging**. وتحدد مقاصد الهندسة المالية وفقاً للحالة التي تواجه المؤسسة المعنية.

وقد شهدت أسواق المال العالمية منذ بداية الستينيات من القرن العشرين ثورة في مجال الابتكارات المالية (الهندسة المالية)، ويمكن تلخيص هذه الظواهر بالتالي^(١):

١- اتساع وتعدد أدوات الاستثمار المتاحة في أسواق المال، وقد أدى ذلك إلى زيادة سيولة السوق، وإتاحة المزيد من التمويل عن طريق جذب المستثمرين الجدد وتقديم الفرص الجديدة للباحثين عن التمويل.

٢- إيجاد أدوات إدارة المخاطر، والتي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقاً لتفضيلات المستثمرين للمخاطر. والمخاطر المالية التي قد تتعرض لها منشآت الأعمال هي: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر التقلب بأسعار الأسهم ومخاطر أسعار السلع.

٣- تعدد وتنوع استراتيجيات الاستثمار نتيجة لتعدد وتنوع وتجدد أدوات الاستثمار .

(١) نشأت عبد العزيز، مصدر سابق، ص ٣٢ .

المطلب الثالث الهندسة المالية الإسلامية

أولاً: مفهوم الهندسة المالية الإسلامية:

انطلاقاً من تعاريف الهندسة المالية التي أشرنا إليها في المبحث الأول، فإنه يمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية على أنها: «مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي»^(١).

ويلاحظ من هذا التعريف تطابق لمفهوم الهندسة المالية التقليدية مضافاً إليه أنه يأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن يكون مطابقاً للشرعة الإسلامية. ويشير هذا التعريف إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تتضمن العناصر التالية:

- ابتكار أدوات مالية جديدة
- ابتكار آليات تمويلية جديدة.
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع.
- أن تكون الابتكارات المشار إليها سابقاً، سواء في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشرع مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن الاختلافات الفقهية، بما يميزها بالمصادقية الشرعية^(٢).

(١) فتح الرحمن علي صالح، أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية، مجلة المصرفي، ٢٦٥، بنك السودان، ٢٠٠٢م. ص ١٧.

(٢) هذا العنصر الرابع هو ما يميز الهندسة المالية الإسلامية عن الهندسة المالية التقليدية وهو المصادقية الشرعية.

ثانياً: تاريخ الهندسة المالية الإسلامية :

من حيث الواقع، فالصناعة المالية الإسلامية وجدت منذ أن جاءت الشريعة الإسلامية بأحكامها العادلة. وعلى سبيل المثال لا الحصر نورد بعض الأحداث التي وردت في السيرة النبوية الشريفة والتابعين والتي تشير للهندسة المالية بالمفهوم الحديث ومنها:

- ما كان من توجيه النبي ﷺ لبلال المازني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عندما أراد أن يبادل التمر الجيد بالتمر الرديء، فقال له ﷺ: «لا تفعل، بع الجمع بالدرهم واشترِ بالدرهم جنيهاً»^(١) إشارة لأهمية البحث عن حلول وابتكارات تلبي الحاجات الاقتصادية دون إخلال بالأحكام الشرعية .
- وما كان من تصرف ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بشرائه لبئر رومه من اليهودي وجعله وقف للناس عامة فيه من الإبداع والابتكار المالي ما يستحق الاسترشاد به.
- وما أجاب به الإمام محمد بن الحسن الشيباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين سُئل عن مخرج للحالة التالية: إذ قال شخص لآخر اشترِ هذا العقار وأنا اشتريه منك وأربحك فيه كذا وكذا، وخشي الأول إن اشتراه ألا يشتريه منه، طالب الشراء فماذا يفعل؟ فقال الإمام أن يشتري العقار مع خيار الشرط «مدة خيار الشرط شرعاً ثلاثة أيام» ثم يعرضه على صاحبه فإن لم يشتريه يستطيع فسخ العقد ورد المبيع؛ لأن الشراء الأول معلق على خيار الشرط^(٢).

(١) الجمع: التمر المختلط بكل الأنواع الأخرى من التمر، والجنيب: هو التمر الجيد.
(٢) أحمد السالوس، مخاطر التمويل الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥م، ص ١١.

هذا المخرج الذي أشار إليه الإمام الشيباني رحمته الله هي من الهندسة المالية وهي من الحلول المبتكرة للمشاكل المالية التي كانت تواجه الأفراد خلال تلك الفترة.

ثالثاً: خصائص الهندسة المالية الإسلامية:

الصناعة المالية الإسلامية تهدف إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية. فالمصدقية الشرعية هي الأساس كونها إسلامية، والكفاءة الاقتصادية لتكون قادرة على تلبية الحاجات الاقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية .

أ- المصدقية الشرعية :

تعني المصدقية الشرعية أن المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتضمن الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع.

ب-الكفاءة الاقتصادية

إن التطرق لمفهوم الكفاءة الاقتصادية الذي تتميز به الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصدقية الشرعية بخاصية أخرى مشابهة لتلك التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية وهي الكفاءة الاقتصادية. ويمكن لمنتجات الهندسة المالية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق زيادة الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات، وتخفيض تكاليف الحصول على عمولات الوساطة والسمسة^(١).

رابعاً: أهمية الهندسة المالية الإسلامية:

تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية دوماً إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من

(١) عبد الحميد الساعاتي، نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، ١١٥، ١٩٩٩م، ص ٥٥.

الأدوات والمنتجات المالية تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة، بالإضافة إلى توفيرها للمرونة المناسبة للاستجابة لمتغيرات البيئة الاقتصادية. وقد بينت الممارسة المصرفية التقليدية أن الاعتماد على منتج وحيد (مثل الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة) يعتبر غير كافٍ للتأقلم مع تطلعات العملاء المتنامية، حيث ظلت المؤسسات المالية ولفترة طويلة حبيسة أدوات محدودة تستلزم معها بالضرورة أن تتطور لملائمة المستجدات.

ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين موجهات الشرع الحنيف واعتبارات الكفاءة الاقتصادية. وفي هذه الفترة بالذات والتي شهد فيها العالم تغيرات جذرية هائلة تمثلت في تغير أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية إلى النمط الاقتصادي الحر، إلى جانب ترابط أسواق التمويل الدولية بفعل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فإن ذلك يفرض ضغطاً تنافسية حادة تكون غير متكافئة بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبالذات في أسواق التمويل والخدمات المصرفية والمالية. ويستدعي ذلك بالضرورة تطوير منتجات مالية إسلامية مستحدثة تضمن للمؤسسات قدراً من المرونة ونصيبيّاً سوقياً وافراً يساعدها على الاستمرار بفعالية.

وتكمن أهمية الهندسة المالية وخصوصاً في عالمنا المعاصر اليوم بأنها تقوم بالموازنة بين عدة أهداف ومن ثم تصميم أدوات مبتكرة تستوعب كل هذه الأهداف معاً، وهذه المهمة ليست باليسيرة حيث تحتاج إلى تضافر جهود على شكل تنظيمي بين الشرعيين والاقتصاديين والمصرفيين والمحاسبين للخروج بمبتكرات فعالة^(١).

(١) أحمد محمد محمود نصار، التكييف الفقهي للعقود المالية المستجدة وتطبيقاتها على نماذج التمويل الإسلامية المعاصرة، البنك الإسلامي الأردني، ٢٠٠٥م، ص ٢.

المطلب الرابع

منتجات الهندسة المالية الإسلامية

استطاع الفقهاء الماليون بالمؤسسات المالية الإسلامية ابتكار وتطوير مجموعة من الأدوات المالية الإسلامية تراعي اعتبارات إدارة السيولة والموجودات في المؤسسات المالية الإسلامية دون أن تتضمن علاقة دائن بمدين، ومن أبرز ما تحقق من خلال الهندسة المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية والمشتقات المالية الإسلامية.

أولاً: الصكوك الإسلامية:

وهي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب، والبدء باستخدام قيمتها التي أصدرت من أجلها. وتتمثل خصائصها بأنها تمثل ملكية حصص شائعة في الأصول، ولها قيمة اسمية محددة، وتصدر بفئات متساوية، وقابلة للتداول، وغير قابلة للتجزئة^(١).

ثانياً: المشتقات المالية الإسلامية (الهندسة المالية):

هناك مجموعة من العقود في مجال التمويل الإسلامي، والتي يمكن استخدامها كبديل مشروع للمشتقات التقليدية، والتي تسهم في تخفيف أثر المخاطر الاستثمارية بما يحقق الأهداف المرجوة للمستثمر، ومنها عقد السلم، والاستصناع، والعربون، والمبادلات الإسلامية وخيار الشرط والوعد والجعالة، وعلى الرغم أن هذه الأدوات الإسلامية المشروعة لا تحاكي المشتقات التقليدية كلياً، ولكنها توفر قدراً كبيراً من

(١) زياد الدماغ، دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، المؤتمر الدولي للمصارف والمالية الإسلامية: التقاضي عبر الحدود، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، ١٥ - ١٦ جون ٢٠١٠م، ص ٣.

المرونة التي تؤدي إلى تقليل نسبة المخاطرة بما يحقق مقصداً شرعياً رئيساً للشرعية الإسلامية ألا وهو حفظ المال.

وحيث إن جميع عقود المشتقات المالية الإسلامية حالياً يتم تداولها ضمن القطاع الخاص وعن طريق التفاوض المباشر بين الأطراف ذات العلاقة وبدون معايير وضوابط موحدة، فإننا نرى استمرارية المشكلة وضرورة توحيد هذه المعايير لتحقيق جانباً من الشفافية والوضوح للمتعاملين بما يحقق مقصد الشارع من تحقيق العدل والبعد عن أسباب الغرر الفاحش، ولن يتأتى هذا المقصود إلا من خلال بورصة لتداول أدوات وعقود المشتقات المالية الإسلامية، والتي يتضح من خلالها جميع جوانب العقد، أي السعر والمدة والنوعية والكمية، وبكل شفافية، ويتم من خلالها تحقيق معايير المراقبة والتنظيم من قبل الجهات التنظيمية والشرعية المختصة.

المبحث الثاني

مفهوم خيار الشرط في الاقتصاد الإسلامي وطرق التطوير والتطبيق

المطلب الأول

مفهوم خيار الشرط

أولاً: ماهية الخيار

الخيار في اللغة: هو اسم مصدر من (الاختيار) وهو الاصطفاء والانتقاء .

وفي اصطلاح الفقهاء: هو حق العاقد في فسخ العقد أو إمضائه .

وعقد الخيار هو عقد بين طرفين مشتري الخيار ومحرر (البائع) الخيار ويعطي العقد للمشتري الحق في أن يشتري أو يبيع من أو إلى محرر الخيار عدداً من وحدات أصل حقيقي أو مالي بسعر يتفق عليه لحظة توقيع العقد على أن يتم التنفيذ لاحقاً، ويكون المشتري مخيراً في أن ينفذ بنود العقد، أما البائع (المحرر) فيكون ملزماً بالتنفيذ إذا رغب مشتري الخيار بذلك، على أن يدفع المشتري لمحرر الخيار مكافأة مالية غير قابلة للرد . كما أنها ليست جزءاً من الصفقة في حال نفذت^١ .

ومن أنواع الخيارات خيار المجلس، خيار العيب، وخيار الشرط، الذي هو موضع البحث .

ثانياً: مفهوم خيار الشرط:

وهو أن يشترط أحد المتعاقدين أو كلاهما : من كان له الخيار (أي حق فسخ العقد) خلال مدة معلومة . ويمكن أن يشترط ذلك مع العقد ، ويمكن أن يشترط

(١) نوري، شقيري، إدارة المشتقات المالية (الهندسة المالية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط١، ٢٠١٥م، ص١٧١ .

بعده، ولكن قبل مفارقة مجلس التعاقد. وسمي خيار الشرط لأن سببه اشتراط
العاقدة^(١).

فخيار الشرط هو أن يشترط العاقدان أو أحدهما أن له الخيار في فسخ العقد أو
إمضائه مدة معلومة؛ باشتراط ذلك في العقد، ولذلك سمي خيار الشرط فإذا قال
البائع للمشتري مثلاً: بعت لك هذه الدار بمائتي ألف دينار، على أنني بالخيار أو على
أنك بالخيار - مدة ثلاثة أيام - وقبل المشتري، كان للبائع الحق في فسخ العقد في هذه
المدة - وكذلك المشتري - فإذا مضت المدة من غير أن يعلن البائع أو المشتري رأيه في
الإمضاء أو الفسخ سقط حق كل منهما في الفسخ ولزم العقد^(٢).

كأن يقول المشتري: ابتعت هذه السلعة على أن يكون لي الخيار مدة أسبوع،
فيكون له الخيار خلال هذه المدة في إمضاء البيع أو فسخه ولو لم يظهر في السلعة
عيب، وللمشتري خلال هذه المدة أن ينتفع بالسلعة؛ لأن ضمانها عليه، فلو حصل
فيها نقص عند إعادتها للبائع فيضمن النقص.

فإذا قال شخص لآخر اشتر هذا العقار وأنا اشتريه منك وأربحك فيه كذا
وكذا، وخشي الأول إن اشتراه ألا يشتريه منه من طلب الشراء فماذا يفعل؟

أن يشتري هذا العقار مع خيار الشرط لثلاثة أيام، ثم يعرضه على صاحبه فإن
لم يشتريه يستطيع فسخ العقد ورد المبيع لأن خيار الشراء الأول معلق على خيار
الشرط.

(١) جعفر السبحاني، دراسات موجزة في الخيارات والشروط، المركز العالمي للدراسات الإسلامية، بدون
سنة نشر، ص ٢٤.

(٢) يوسف الشبيلي، المعاملات المالية، موقع الدكتور يوسف الشبيلي، www.shubily.com، تاريخ الزيارة
٢٠١٥/٦/٢١م.

هذا المخرج هو من الهندسة المالية بالمعنى الحديث.

وقال ابن عابدين - رحمه الله - : { خيار الشرط مركب إضافي صار علماً في اصطلاح الفقهاء على ما يثبت، لأحد المتعاقدين من الاختيار بين الإمضاء والفسخ^(١).

كأن يقول البائع للمشتري، بعت لك هذا العقار بمائة ألف على أن يكون لي الخيار لمدة ثلاثة أيام، فإذا قبل المشتري هذا الشرط كان للبائع الحق في إمضاء البيع أو فسخه في المدة المشروطة^(٢).

وبينت المادة (٣٠٠) من مجلة الأحكام العدلية في اشتراط مدة الخيار: بأنه يجوز أن يشترط الخيار بفسخ المبيع أو إجازته مدة معلومة لكل من البائع والمشتري أو لأحدهما دون الآخر، وكل من شرط له الخيار في البيع يصير مخيراً يفسخ البيع أو إجازته في المدة المعينة للخيار، وفسخ العقد وإجازته في مدة الخيار كما يكون بالقول يكون بالفعل أيضاً، وإذا مضت مدة الخيار ولم يفسخ من له الخيار لزم البيع وتم. وخيار الشرط لا يورث فإذا كان الخيار للبائع ومات في مدته ملك المشتري المبيع وإذا كان للمشتري فمات ملكه ورثته بلا خيار^(٣).

ودليل مشروعيتها: عن عمرو بن عوف أن النبي ﷺ قال: «المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً»^(٤).

(١) يحيى بن شرف النووي: المجموع، تحقيق محمد نجيب المطيعي، جدة، مكتبة الإرشاد، ٩/٢٢٦،

(٢) علي أحمد مرعي: بحوث في البيع، القاهرة، مطبعة الأخوة الأشقاء، ط ٢، ١٤١٣هـ، ص ١٨٧.

(٣) مجلة الأحكام الحكم العدلية، الباب السادس في بيان الخيارات، الفصل الأول، مادة ٣٠٠-٣٠٧.

(٤) أخرجه الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، ٦٣٤/٣، رقم ١٣٥٢، حديث حسن صحيح.

وذهب جمهور الفقهاء إلى مشروعية هذا الشرط، قال الإمام النووي - رحمه الله - «يصح شرط الخيار في البيع بالإجماع إذا كانت مدته معلومة»^(١).

وما رواه ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : ذكر رجل ، هو حبان بن منقذ ، لرسول الله ﷺ : أنه يُخدع في البيع فقال : (إذا بايعت فقل لا خِلا بة) متفق عليه ، وزاد ابن إسحاق : (ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال ، فإن رضيت فأمسك ، وإن سخطت فاردد)^(٢).

وجاء عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار »^(٣). أي لا يلزم البيع بينهما حتى يتفرقا ، إلا إذا اشترط أحدهما أو كلاهما شرط الخيار مدة معلومة.

ويشترط لصحة خيار الشرط : تراضي الطرفان ، سواء حصل الاتفاق في نفس العقد أو قبله ، وكذلك تحديد المدة ولو طالت .

وينتهي خيار الشرط ويصبح العقد لازماً بانتهاء المدة المتفق عليها ، أو باتفاقهما على قطع الخيار في أثناء المدة ، لأن ذلك حق لهما فكان لهما قطعه .

ثالثاً: التكييف الفقهي لعقد الخيار:

إذا اعتبرنا التكييف الفقهي جزءاً من الهندسة المالية ، فإنه قد يكون أساساً لتطوير كثير من العقود المالية ، فتكيف الأموال التي يودعها المودعين في حسابات استثمارية لهم في المصارف الإسلامية ، والتعامل مع هذه الأموال كوحدة واحدة في

(١) يحيى بن شرف النووي: المرجع نفسه .

(٢) رواه البخاري : كتاب البيوع ٨٤ ، باب : ما يكره من الخداع في البيع ، رقم : ٢٠١١ . والبيهقي : ٢٧٣/٥ ، (الخلا بة تعني الخدي بة)

(٣) صحيح مسلم ، ٢٨٣٢ .

عمليات المضاربة، مع العلم أنه لا يجوز خلط مال المضاربة بعد بدء عمليات المضاربة، أدى إلى استحداث ما يسمى بالمضاربة المشتركة وتطوير عقد المضاربة الثنائية التقليدي المعروف في الفقه، وذلك للابتعاد عن ما لا يجوز في عقد المضاربة^(١).

وكذلك الخيارات؛ فهي عقود تعطي لمالكها الحق في الاختيار وليس الالتزام بالبيع أو الشراء وهي محددة بتاريخ مسبق وهي محرمة شرعاً، وتوجد هناك فروقاً جوهرية بين الخيار الشرعي المعروف في الفقه الإسلامي، وعقود الخيارات المتداولة في الأسواق المالية، ومن أبرز الفروق أن الخيار الشرعي ليس له وجود مستقل دون عقد البيع، فهو جزء من عقد البيع، وأحكامه الشرعية مرتبطة بعقد البيع، أما الخيار المالي فهو عقد مستقل يشتمل على عاقلين، وصيغة، ومحل عقد، وهو حق معنوي والتزام وليس محله أسهم أو سندات أو أعيان^(٢).

وبحسب بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي أن عقد الخيار الذي تتعامل به الأسواق المالية في الوقت الحاضر يمكن أن يندرج تحت عدد من العقود والتكيف الفقهي لها^(٣):

١- عقد خيار الشراء: خيار الشراء هو أشبه ما يكون ببيع العربون، وبيع العربون جائز عند الحنابلة على خلاف الجمهور، ومثاله أن يشتري الرجل السلعة بألف دينار، فيدفع من ثمنها جزء (مئة دينار مثلاً)، ويقول للبائع إذا لم أشتري منك

(١) أحمد محمد محمود نصار، التكييف الفقهي للعقود المالية المستجدة وتطبيقاتها على نماذج التمويل الإسلامية المعاصرة، البنك الإسلامي الأردني، ٢٠٠٥م، ص ٤، موقع www.kantakji.org تاريخ الزيارة ٢٠/٥/٢٠١٥م

(٢) كمال خطاب، نحو سوق مالية إسلامية، مقالة منشورة على الموقع www.knatakji.com، تاريخ الزيارة ١٠/٥/٢٠١٥م

(٣) كمال خطاب، نفس المصدر والموقع .

بعد ثلاثة أيام فالمئة دينار لك، ويعدّ هذا العقد ملزماً في حق البائع أي أنه لا يستطيع أن يمتنع عن تنفيذه، أما المشتري فله الخيار خلال المدة المتفق عليها .

٢- عقد خيار البيع (التزام أو ضمان أو كفالة): الأرجح من آراء الفقهاء جواز أخذ الأجرة على الالتزام أو الضمان أو الكفالة، لقوة الأدلة خاصة مع وجود معاملات مالية تبتعد بالكفالة عن عقود التبرعات، ويتحقق من خلال مصالح ومكاسب لطرفي المعاملة، وبما لا يخالف المقاصد الشرعية، وقياساً على هذا الحكم يمكن القول بجواز خيار العرض أو الدفع إذا خلا من المخالفات الشرعية الأخرى.

المطلب الثاني

آلية التطوير والتطبيق لخيار الشرط

خيار الشرط كبديل للتأجير المنتهي بالتمليك

في هذا النوع من التأجير يتم تمليك منفعة الأصل خلال مدة التأجير للمستأجر مع وعد من المالك (البنك) بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير بسعر السوق في وقته أو بسعر يحدد في الوعد أو بسعر رمزي أو بدون مقابل (الهبة) وصيغة التأجير المنهي بالتمليك عن طريق الهبة هي الصيغة السائدة في المصارف الإسلامية الأردنية^(١).

والاعتراض الذي نشأ حول عقد (الإجارة المنتهية بالتمليك) لتضمنه بيعتين في بيعة، ومن جهة تكيف العقد: هل هو بيع أو إجارة؟ وإذا كان إجارة فما هو تكيف الدفعة الأولى المقدمة من العميل، هل هي أجرة مقدمة؟ ولأي فترة من مدة الإجارة؟ وإذا قرر العميل فسخ العقد، هل يسترد شيئاً مما دفعه، أو يبقى بالكامل للمصرف؟

ولكن من الممكن إيجاد بديل بصياغة العقد بصورة أبعد عن الإشكال الفقهي، وأكثر عدالة للعميل، وأكثر مرونة للمصرف على النحو الآتي:

أ. يعتبر العقد إجارة من المصرف للعميل لمدة محددة باجرة محددة .

ب. للعميل في أي وقت خلال مدة العقد الخيار أن يشتري الأصل المؤجر، أو حصة شائعة منه، بالسعر الذي يتفق عليه الطرفان حين الشراء. وقد يحسم ثمن التملك من الأجر أو يتم دفعه مستقبلاً.

ج. تعتبر الدفعة المقدمة ثمناً لشراء حصة شائعة من الأصل المؤجر .

(١) التقرير السنوي للبنوك الإسلامية الأردنية ٢٠١٠ وتعليمات التأجير التمويلي في البنك الإسلامي الأردني، وثيقة رقم ت م - ص ١٦.

وهذه الصيغة في الحقيقة هي صيغة المشاركة المتناقصة، ويصدق عليها أنها تأجير مع خيار التمليك، وهي بديل أفضل من صيغة التأجير المنتهي بالتمليك من جهة تملك العميل التدريجي للأصل، بدلاً من انتظاره إلى حين نهاية العقد. كما تفضله من جهة ابتعادها عن الصورية، حيث يعتبر التملك بيعاً حقيقياً بسعر السوق، بدلاً من الهبة أو السعر الرمزي الذي يتم به التملك في نهاية عقد الإجارة .

المبحث الثالث

مفهوم عقد السلم وآلية التطوير والتطبيق

المطلب الأول

مفهوم عقد السلم

السلم كالبيع ينعقد بالإيجاب والقبول، يعني إذا قال المشتري للبائع أسلمتك ألف قرش على مائة كيل من الحنطة وقبل الآخر انعقد السلم^(١).

فالسلم هو بيع موصوف في الذمة إلى أجل مع دفع رأس المال عاجلاً

صفي المجلس، وقد أقره النبي ﷺ وفق ضوابط تحقق المصلحة العامة وترفع الجهالة وتزيل أسباب الخلاف، وهو جائز بالإجماع رغم أنه بصفات معلومة مما يمكن من وجوده، وبأجل معلوم، وبثمن معلوم كما يسلم في مجلس العقد لما له من فائدة تحقق مصلحة الفقير ومصلحة التاجر بأن يشتريها قبل الحصاد وبسعر أقل.

ويندرج عقد السلم ضمن عقود البيع في الإسلام وهو صيغة تمويل شرعية ومهمة لما يمثله من توفير البدائل التمويلية الشرعية التي تخدم المالية والمصرفية. وللمؤسسات المالية دور حيوي في تفعيل وابتكار أدوات تمويلية تحقق النفع للمتعاملين على أن يتم اعتماد السلم والسلم الموازي ضمن أدواتها التمويلية في توظيف السيولة المتراكمة لدى المصارف الإسلامية، ويصلح السلم كذلك في بيع المنتجات البترولية والغاز، والسلم يخدم الاقتصاد والمجتمع على حد سواء، فهو يشجع المزارعين والحرفيين والصناعيين على المبادرة والإنتاج، وهو وسيلة تعين أصحاب الأفكار والاختراعات والابتكارات على تنفيذ أفكارهم وبالتالي زيادة الإنتاجية وتخفيض الأسعار.

(١) مجلة الأحكام العدلية، الباب السادس، الفصل الثالث، مادة (٣٨٠) السلم.

المطلب الثاني

تطبيق عقد السلم في المصارف الإسلامية

يعتبر عقد السلم ذا أهمية بالغة في التمويل والاستثمار في جانب كل من طرفيه ،
البائع والمشتري ، فالبائع يمول مشروعه التجاري أو الصناعي أو الزراعي برؤوس
أموالٍ معجلة يتقاضاها كضمن لسلع موصوفة يلتزم بتسليمها عند الأجل ، فيرتفق في
سد حاجته إلى النفقة على نفسه وأولاده بالإضافة إلى تمويل مشروعه والإنفاق
عليه^(١).

والمشتري يستثمر ماله بدفع ثمن عاجل في سلعة مؤجلة، وبالطبع فإنَّ الأجل
يراعي في تحديد الثمن ، فيحصل على السلعة بثمن أرخص ، ليبيعه بعد ذلك ويبرح
فيه.

يقول ابن قدامة - رحمه الله - : إنَّ أرباب الزروع والثمار والتجار يحتاجون إلى
النفقة على أنفسهم وعليها، لتكتمل وقد تعوزهم النفقة، فجوز لهم السلم، ليرتفقوا،
ويرتفق المسلم بالاسترخاء^(٢).

بالإضافة إلى ذلك فإنَّ للسلم آفاقاً عدة على المستوى الجماعي في الاقتصاديات
المعاصرة من حيث الاستفادة من السلم في تمويل التجارة الخارجية، بأن يقوم بشراء
المواد الخام من المنتجين سلماً، ثم يعيد تسويقها في الأسواق العالمية بأسعار أعلى

(١) حسن صلاح الصغير : أحكام التمويل والاستثمار ببيع السلم في الفقه الإسلامي، دراسات فقهية
مشفوعة بقرارات المجامع الفقهية وبعض التطبيقات المعاصرة، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة،
٢٠٠٨م، ص ٢٠.

(٢) ابن قدامة ، المغني ، ج ٤ ، ص ١٩٧

بصورة نقدية، أو يدفع هذه المواد الأولية كرأس مال تحصل في مقابله على سلع كاملة التصنيع تقوم ببيعها في الداخل أو الخارج^(١).

انطلاقاً من أنّ السّلم في عصرنا الحاضر أداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي وفي نشاطات المصارف الإسلامية، من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة، سواءً أكان تمويلاً قصيراً الأجل أم متوسطة أم طويلة، واستجابتها لحاجات شرائح مختلفة ومتعددة من العملاء سواءً أكانوا من المنتجين الزراعيين أم الصناعيين أم المقاولين أم من التجّار، واستجابتها لتمويل نفقات التشغيل والنفقات الرأسمالية الأخرى، ولهذا تعددت مجالات تطبيق عقد السّلم، ومنها ما يلي :

أ- يصلح عقد السّلم لتمويل عمليات زراعية مختلفة ، حيث يتعامل المصرف الإسلامي مع المزارعين الذين يتوقع أن توجد لديهم السلعة في الموسم من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم التي يمكن أن يشتريها ويسلّموها إذا أخفقوا في التسليم من محاصيلهم ، فيقدم لهم بهذا التمويل نفعاً بالغاً، ويدفع عنهم مشقة العجز المالي عن تحقيق إنتاجهم.

ب- يمكن استخدام عقد السّلم في تمويل النشاط الزراعي والصناعي، ولا سيّما تمويل المراحل السابقة للإنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة، وذلك بشرائها سلفاً وإعادة تسويقها بأسعار مجزية.

ج- يمكن تطبيق عقد السّلم في تمويل الحرفيين وصغار المنتجين الزراعيين والصناعيين عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج في صورة معدات وآلات أو

(١) الصغير ، أحكام التمويل والاستثمار، مصدر سابق، ص ١٠٦-١٠٩ .

مواد أولية كرأس مال سلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم، وإعادة تسويقها^(١).

وقرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره التاسع بأبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن السلم، وتطبيقاته المعاصرة ما يلي^(٢):

أولاً: بشأن (السلم):

أ- السلع التي يجري فيها عقد السلم تشمل كل ما يجوز بيعه ويمكن ضبط صفاته ويثبت ديناً في الذمة، سواء أكانت من المواد الخام أم المزروعات أم المصنوعات.

ب- يجب أن يحدد لعقد السلم أجل معلوم، إما بتاريخ معين، أو بالربط بأمر مؤكد الوقوع، ولو كان ميعاد وقوعه يختلف اختلافاً يسيراً لا يؤدي للتنازع كموسم الحصاد.

ج- الأصل تعجيل قبض رأس مال السلم في مجلس العقد، ويجوز تأخيره ليومين أو ثلاثة ولو بشرط، على أن لا تكون مدة التأخير مساوية أو زائدة عن الأجل المحدد للسلم.

د- لا مانع شرعاً من أخذ المسلم (المشتري) رهناً أو كفيلاً من المسلم إليه (البائع).

هـ- يجوز للمسلم (المشتري) مبادلة المسلم فيه بشيء آخر (غير النقد) بعد حلول الأجل، سواء كان الاستبدال بجنسه أم بغير جنسه. حيث إنه لم يرد في منع

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع، ج ١، ١٩٩٦م، ص ٦٤٤.

(٢) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، قرار ٨٥ (٢/٩) بشأن السلم وتطبيقاته المعاصرة، العدد التاسع، ج ١، ١٩٩٦م، ص ٣٧١.

ذلك نص ثابت ولا إجماع، وذلك بشرط أن يكون البديل صالحاً لأن يجعل مسلماً فيه برأس مال السلم.

و- إذا عجز المسلم إليه عن تسليم المسلم فيه عند حلول الأجل فإن المسلم (المشتري) يخير بين الانتظار إلى أن يوجد المسلم فيه وفسخ العقد وأخذ رأس ماله، وإذا كان عجزه عن إعسار فنظرة إلى ميسرة.

ز- لا يجوز الشرط الجزائي عن التأخير في تسليم المسلم فيه، لأنه عبارة عن دين، ولا يجوز اشتراط الزيادة في الديون عند التأخير.

ح- لا يجوز جعل الدين رأس مال للسلم لأنه من بيع الدين بالدين.

ثانياً: بشأن (التطبيقات المعاصرة للسلم):

انطلاقاً من أن السلم في عصرنا الحاضر أداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي وفي نشاطات المصارف الإسلامية، من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة، سواء أكان تمويلًا قصير الأجل أم متوسطاً أم طويلاً، واستجابتها لحاجات شرائح مختلفة ومتعددة من العملاء، سواء أكانوا من المنتجين الزراعيين أم الصناعيين أم المقاولين أم من التجار، واستجابتها لتمويل نفقات التشغيل والنفقات الرأس مالية الأخرى.

ولهذا تعددت مجالات تطبيق عقد السلم، ومنها ما يلي^١:

أ- يصلح عقد السلم لتمويل عمليات زراعية مختلفة، حيث يتعامل المصرف الإسلامي مع المزارعين الذين يتوقع أن توجد لديهم السلعة في الموسم من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم التي يمكن أن يشتروها ويسلموها إذا أخفقوا في

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، المرجع السابق نفسه، ص ٣٧١.

التسليم من محاصيلهم، فيَقَدُّمُ لهم بهذا التمويل نفعاً بالغاً ويدفع عنهم مشقة العجز المالي عن تحقق إنتاجهم.

ب- يمكن استخدام عقد السلم في تمويل النشاط الزراعي والصناعي، ولا سيما تمويل المراحل السابقة لإنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة، وذلك بشرائها سَلماً وإعادة تسويقها بأسعار مجزية.

ج- يمكن تطبيق عقد السَلَم في تمويل الحرفيين وصغار المنتجين الزراعيين والصناعيين عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج في صورة معدات وآلات أو مواد أولية كرأس مال سلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها.

والسَلَم كأحد أساليب المتاجرة يمكن أن يتم بين الأفراد وعلى معظم السلع والخدمات، وهذا يمكن أن تمارسه المصارف الإسلامية، ولكن لطبيعة الدور التنموي لها والقدرة التمويلية العالية التي يمكن أن تمارسها، فإن هناك مجالات حديثة لتطبيق السلم يفضل دخول المصارف الإسلامية فيها من أهمها ما يلي :

أولاً: تمويل التجارة الخارجية :

من المعروف أن السمة الغالبة للتجارة الخارجية في الدول الإسلامية هي زيادة الاستيراد عن التصدير^(١).

ويقتصر التصدير على المواد الأولية مثل : القطن والبتروول وكثيراً من البلاد الإسلامية أصبح يبيع منتجاته في الأسواق العالمية وقبل إنتاجها وبأسعار زهيدة. أما في مجال الاستيراد، فتنوع السلع خاصة المنتجات الصناعية والغذائية، ونظراً لعدم

(١) طارق الحاج : علم الاقتصاد ونظرياته، ص ١٧٨

قدرة حصيلة الصادرات على تمويل كافة الواردات، فانه يتم تمويل الفرق عن طريق القروض الربوية التي تتزايد من وقت لآخر، مما أدى إلى مشكلة كبيرة تواجه الدول الإسلامية ممثلة بالديون الخارجية وأعباء خدمة الديون، لذلك فإن مساهمة البنوك الإسلامية للحد من هذه المشكلة يمكنها أن تمارس عمليات السلم في تمويل التجارة الخارجية بطريقتين :

- ١- أن تقوم بشراء المواد الأولية من المنتجين مباشرة أو من الدولة سلماً، وتعيد تسويقها عالمياً بأسعار مجزية، إما نقداً، أو اعتبار هذه الصادرات رأس مال (سلم موازي) للحصول في مقابلها على سلع صناعية، أو العكس، بتسلم السلع الصناعية سلفاً، كرأس مال سلم مقابل المواد الأولية، فمثلاً لمصرف إسلامي سعودي أن يشتري سيارات كثرن للبتروال الخام الذي تسلمه، ثم يقوم المصرف بعقد سلم آخر مع دولة أخرى المانيا مثلاً بأن يسلمها بترولاً خاماً كرأس مال سلم لسيارات معلومة المواصفات، أو أن يبيعه (البتروال) نقداً، فيكون المصرف استفاد فارق السعر بأن اشترى البترول الخام بسعر رخيص ثم ساقه بسعر مرتفع، ولم تتحمل الحكومة أعباء الديون الخارجية و الزيادة الربوية عليها .
- ٢- تشجيع قيام صناعات في الدول الإسلامية لتحويل المواد الأولية إلى مصنوعات، وبذلك ترتفع أسعارها عند التصدير، ويتم ذلك من خلال صيغ التمويل الإسلامية المختلفة ومنها السلم في صورة معدات وآلات للمنتجين مقابل الحصول على منتجات صناعية منهم، تقوم بتصديرها إلى الخارج، فمثلاً لمصرف إسلامي كويتي أن يعقد عقد سلم مع دولة اليابان بأن يلتزم المصرف الإسلامي كويتي بتسليم الحكومة اليابانية بترولاً مصفى كثرن للمعدات والآلات التي تسلمها المصرف، وبهذا يكون المصرف استفاد من تصدير البترول مصفى وليس

خاماً مما يجعل سعر البترول أعلى عند التصدير وشجع الصناعات الوطنية وقلل من البطالة في الدولة الكويتية .

ثانياً: تمويل الأصول الثابتة:

إن النمط الشائع للإنتاج في الدول الإسلامية يقتصر على إنتاج المواد الأولية: كالقطن والبترو، وبعض الصناعات التجميعية، كتجميع السيارات والأدوات الكهربائية والساعات وغيرها المصنعة في الدول الغربية: كآلمانيا واليابان وكوريا وغيرها كما يحدث في مصر والأردن ، والتي يتميز الإنتاج بها بالتخلف التكنولوجي فضلاً عن التخصص الإنتاجي فمثلاً نجد دولة الخليج مجتمعة لا تنتج سوى البترول ونجد دول بلاد الشام لا تنتج إلا بعض المنتجات الزراعية القليلة في كل دولة منها، إلى حد الاعتماد على سلعة أو سلعتين فقط تمثل الكم الأكبر من إنتاجها. وخروجاً من هذا التخصص، فإن الأمر يتطلب تنوع الإنتاج وتحديثه، فمثلاً إذا اجتمعت أموال دول الخليج العربي مع مياه مصر مع أراضي السودان وخبرة أهل الشام يحدث تغير كبير في الإنتاج الزراعي، بل ثورة عالمية في الإنتاج لا يضاهي إنتاجها أعظم الدول في هذا العصر، ومحاولة تصنيع المواد الأولية، بدلاً من تصديرها بحالتها بأسعار زهيدة . وهذا التحول يتطلب إنشاء مصانع ذات طاقة عالية وبتكاليف مرتفعة، ومن هنا فإنه يمكن للمصارف الإسلامية المساعدة في ذلك عن طريق السلم، كأسلوب بديل للتأجير التمويلي، فمثلاً يقوم المصرف الإسلامي والذي يعمل بالسلم أن يشتري للحكومة الأردنية معدات وآلات لمصانع تعليب الخضار وتصنيعها وتسويقها كرأس مال سلم مقابل أن تلتزم الحكومة الأردنية بتسليم بضاعة معلومة سواء من إنتاج هذه المصانع أو غيرها في وقت محدد ومعلوم، ثم يقوم المصرف بتسويقها بطريقة مجزية، حيث يقوم البنك بتمويل توفير الأصول الثابتة اللازمة لقيام المصانع، من بناء للمصنع ومعدات وماكينات، أو لإحلالها في المصانع القديمة القائمة، بتحديث

الآلات أو تجديدها، وتقديم هذه الأصول كراس مال سلم مقابل الحصول على جزء من منتجات هذه المصانع، أو غيرها إن أخفقوا في التسليم على دفعات طبقاً لآجال تسليم مناسبة^(١).

ثالثاً: تمويل المنتجين (الحرفيين والمزارعين) :

رغم الحاجة لتمويل الوحدات الإنتاجية الكبيرة، كالمصانع الضخمة أو المشاريع الكبيرة للإسراع في التنمية، فإن صغار المنتجين، أصحاب المشاريع الصغيرة هم الأولى بالرعاية، ذلك أن الإنتاج في كثير من البلاد الإسلامية يتم من خلال وحدات إنتاجية صغيرة، خاصة في المجال الحرفي والزراعي، والتي يمولها أفراداً وليست دولاً ويساهم هذا الإنتاج بنسبة كبيرة في الناتج القومي لتلك الدول، ومن الصعوبات التي تقابل مثل هذه المشاريع هي التمويل والتسويق للمنتج، من هنا يمكن أن تلعب المصارف الإسلامية دوراً مهماً في تمويل الحرفيين وصغار المزارعين عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج، كرأس مال السلم مقابل الحصول على بعض هذه المنتجات وإعادة تسويقها، كما يمكن للمصرف الإسلامي المساهمة في تحقيق التنمية للمجتمعات الريفية الفقيرة من خلال تقديم رأس مال سلم للمنتجين الزراعيين مما يخلق فرص عمل جديدة في القطاع الزراعي، ولأهمية هذا المجال فإنه يمكن إنشاء مصارف إسلامية للتنمية الزراعية والصناعية تنتشر فروعها بالمناطق الريفية وتجمعات الحرفيين^(٢).

رابعاً: التمويل بالسلم للسلع والخدمات العامة :

يمكن للحكومات القيام بتقديم سلع وخدمات خاصة لحامل السند (صكوك

(١) محمد عبد الحليم عمر : الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لعقد السلم، ص ٦٧ .

(٢) المرجع السابق، ص ٦٤-٦٥.

السلم)، في تاريخ مستقبلي معين. وقد تكون هذه السلع معيارية مما يجوز فيه السلم، زراعية كالقمح والتمر، أو مصنعة كالسكر والملح، أو مادة خام كالبترول والماء. أو تكون غير معيارية، مما يمكن توصيفها بدقة كبيوت السكن، فيكون التعاقد بها إستصناعاً.

أو قد تكون خدمات خاصة محددة (منافع) مثل خدمة تعليم الطلبة في الجامعات، أو خدمة النقل على خط نقل محدد المواصفات. كما يمكن أن تكون الخدمات التي تلتزم بها المؤسسات العامة أو الخاصة بتقديمها في المستقبل منافع من ما يسمى بالخدمات العامة، مثل كمية محددة من الكهرباء يتم إنتاجها من مفاعل نووي أو الخدمة الهاتفية إلخ .

وتحصل الدولة من حامل السند، على قيمة الخدمة، أو السلعة المباعة له سلفاً، أو استصناعاً، عند شرائه السند، الذي يمثل مقداراً محدداً من السلعة أو الخدمة مع تحديد زمن تسليمها. وتباع السلع والخدمات، بهذه الطريقة بسعر يقل عن سعرها لو كان القبض ناجزاً، بحيث يكون فارق السعر هو بدل التمويل المتضمن في العقد. كما أن للحصول على السند مزية أخرى هي الحماية من ارتفاع أسعار هذه السلع والخدمات. ويمكن أن تتخذ هذه السندات أسماء متعددة مثل : سندات السلم، وسندات الاستصناع، وصكوك الكهرباء أو الماء، وقسائم التعليم، وقسائم المساكن،..... إلخ^(١).

خامساً: التمويل بالسلم للمشروعات الصغيرة :

(١) قحف، منذر، السياسات المالية (دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي)، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٦م، ص ٨٥.

يمكن أن يتم تطبيق التمويل بالسَّلم بعدة أساليب منها^(١):

- ١- التمويل النقدي من خلال المستهلكين الذين يحتاجون إلى منتجات هذه المشروعات بدفع الثمن مقدماً ليستخدمه المنتج في شراء مستلزمات التشغيل.
- ٢- التمويل النقدي من التجار الذين يتعاملون في بيع وشراء الاصناف المنتجة (محاصيل زراعية، فواكه، منتجات حرفية،....) بدفع ثمن ما يحتاجونه مرة واحدة في عقد سَّلم واحد أو على عدة مرات في عقود سَّلم متتابعة لضمان استلام البضائع في الوقت الذي يحتاجون إليه فيه .
- ٣- التمويل النقدي من بعض مؤسسات التمويل لشراء الآلات والمعدات على أن يتم سداد الدين من المنتجات على دفعات ويمكن للممول أن يتعاقد سَّلماً موازياً لبيع ما تسلمه أولاً بأول ويكسب الفرق بين ثمن الشراء و ثمن البيع .
- ٤- التمويل العيني من خلال إمداد المشروع بمستلزمات التشغيل مقابل شراء منتجات المشروع وبذلك يحقق المشتري عائد على التمويل ممثلاً في الفرق بين قيمة ما يقدمه عيناً وقيمة ما يبيع به المنتجات التي يتسلمها فضلاً عن تحقيق التسويق المناسب للسلع التي يتاجر فيها بتقديمها ثمناً للمنتج.
- ٥- التمويل العيني بواسطة مصنع كبير يقدم بعض الخامات أو النقدية لمشروع صغير لصنع بعض أجزاء ما ينتجه المصنع الكبير، وبذلك يقوم المشروع الصغير بدور الصناعات المغذية.

(١) محمد عبد الحليم عمر، صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة القائمة على أسلوب الدين التجاري والاعانات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ٢٠٠٣م، ص ٢٤ .

النتائج والتوصيات :

- ١- تبرز أهمية الهندسة المالية في التصميم والتطوير والابتكار لأدوات مالية إسلامية قادرة على تلبية الحاجات التمويلية وذلك في إطار الالتزام بالحلال، مع تزايد الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات في الوقت الحاضر، وتنوع منتجات الهندسة المالية لتشمل كل الأدوات والعمليات التمويلية التي تتوافق والشريعة الإسلامية.
- ٢- يمثل خيار الشرط وعقد السلم أحد أهم الأدوات للتصميم والتطوير للهندسة المالية الإسلامية وعلى درجة من الأهمية في إدارة المخاطر والسيولة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- ٣- يمكن استخدام خيار الشرط كبديل أكثر عدالة للعميل وبعيد عن الإشكالات الفقهية (بيعتين في بيعه)، بإعطاء العميل في أي وقت خلال مدة العقد الخيار أن يشتري الأصل المؤجر، أو حصة شائعة منه، بالسعر الذي يتفق عليه الطرفان حين الشراء .
- ٤- يمكن للمصارف الإسلامية استخدام أسلوب السلم لتمويل الأصول الثابتة اللازمة لقيام المصانع، من بناء للمصنع ومعدات وآلات، أو تحديث آلات قديمة بآلات جديدة، وتقديم هذه الأصول كرأس مال سلم مقابل الحصول على جزء من المنتجات للمصانع على دفعات طبقاً لآجال تسليم مناسبة .
- ٥- يمكن للحكومات استخدام أسلوب السلم بأن تتعاقد الجهة الحكومية مع الآخرين بأن تبيع لهم سلعاً أو خدمات في المستقبل مقابل مبالغ تقبضها منهم فوراً .

٦- توصلت الدراسة إلى إمكانية ممارسة المصارف الإسلامية لعمليات السلم في التجارة الخارجية، بأن تقوم بشراء المواد الأولية من المنتجين مباشرة ، أو من الدول سلماً، وتعيد تسويقها عالمياً بأسعار مجزية .

التوصيات :

١- على المؤسسات المالية الإسلامية في الوقت الحاضر استيعاب المنتجات الحديثة في الصناعة المالية الإسلامية من خلال الهندسة المالية الإسلامية، بالتصميم والتطوير والتنفيذ للأدوات المالية المبتكرة . وصياغة حلول إبداعية للمشاكل التي تواجه عمليات التمويل ولا يتحقق ذلك إلا بالأخذ بتطبيق الصناعة المالية الإسلامية.

٢- على المصارف الإسلامية استخدام أسلوب السلم لتمويل الأصول الثابتة اللازمة لقيام المصانع، من بناء للمصنع ومعدات وآلات، أو تحديث آلات قديمة بآلات جديدة، وتقديم هذه الأصول كرأس مال سلم مقابل الحصول على جزء من المنتجات للمصانع على دفعات طبقاً لآجال تسليم مناسبة .

٣- استبدال المعاملات التمويلية الربوية بصيغة عقد السلم لتمويل المشروعات الصغيرة بالطريقة النقدية مباشرة من خلال المستهلكين الذين يحتاجون لمنتجات هذه المشروعات بدفع الثمن مقدماً؛ أو بالطريقة العينية من خلال إمداد المشروعات بمستلزمات الإنتاج .

المصادر والمراجع

- ١- ابن الهمام، كمال الدين بن عبد الواحد، فتح القدير، دار الفكر، رقم الطبعة: د.ط: د.ت، عشرة أجزاء.
- ٢- محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج ٩،
- ٣- ابن مودود، عبدالله بن محمود الموصلبي الحنفي، الاختيار لتعليل المختار، دار الخير، ١٩٩٨ م.
- ٤- جباري، شوقي، وخيلي، فريد (ديسمبر ٢٠١٠م): دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول (الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي)، والمنعقد في جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، في الفترة بين ١-٢/ كانون أول (ديسمبر) / ٢٠١٠م، عمان، الأردن، ص ٧.
- ٥- نوري، شقيري، (٢٠١٥م) : إدارة المشتقات المالية (الهندسة المالية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط ١.
- ٦- جعفر السبحاني، دراسات موجزة في الخيارات والشروط، المركز العالمي للدراسات الإسلامية ، بدون سنة نشر.
- ٧- الهندي، منير إبراهيم (١٩٩٤م): الهندسة المالية وأهميتها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٤م، ص ١٥.
- ٨- السويلم، سامي إبراهيم (٢٠٠٠م): صناعة الهندسة المالية؛ نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار.

- ٩- البعلي، عبد الحميد محمود (ديسمبر ٢٠٠٩م): المشتقات المالية في الممارسة العملية وفي الرؤية الشرعية، (نسخة إلكترونية).
- ١٠- عبد الحليم عمر، محمد (٢٠٠٣م): صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة القائمة على أسلوب الدين التجاري والاعانات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- ١١- الصغير، حسن صلاح (٢٠٠٨م): أحكام التمويل والاستثمار بيع السلم في الفقه الإسلامي، دراسات فقهية مشفوعة بقرارات المجامع الفقهية وبعض التطبيقات المعاصرة، دار الجامعة الجديدة، القاهرة.
- ١٢- قحف، منذر، (٢٠٠٦م): السياسات المالية (دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي)، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٦.
- ١٣- خطاب، كمال توفيق (٢٠٠٥م): نحو سوق مالية إسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
- ١٤- قندوز، عبد الكريم (٢٠٠٧م): الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٠، عدد ٢، ص ٤٦-٣.
- ١٥- قندوز، عبد الكريم (٢٠١٢م): إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد ٩، ص ١٢-٢٠.
- ١٦- الساعاتي، عبد الرحيم (١٩٩٩م): نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ١١، ص ٩٢-٥٥.

١٧- نصار، أحمد محمد محمود (٢٠٠٥م): التكييف الفقهي للعقود المالية المستجدة وتطبيقاتها على نماذج التمويل الإسلامية المعاصرة، البنك الإسلامي الأردني،

– <http://www.kantakji.org/figh/Files/Law/takyef.doc>